المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الثالث

يناير ٢٠٢٠

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للانجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد سلطان عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

أساليب مستحدثة لجرائم النصب والإحتيال عبر المحمول

عميد دكتور/ شريف زكى الحسينى

أساليب مستحدثة لجرائم النصب والإحتيال عبر المحمول

عميد دكتور/ شريف زكى الحسينى

المقدمة :

تطورت في الفترة الأخيرة وسائل الاتصالات وتقدمت آلياتها كماً وكيفاً كي تصبح من الوسائل الضرورية التي يعتمد عليها الأشخاص، في شتي حياتهم، وكذلك المؤسسات الحكومية، وغير حكومية، ورجال الأعمال في المعاملات الاقتصادية. ولقد زاد ارتباط الانسان بوسائل الاتصالات بحيث أصبحت متداخلة في كل مناحي الحياة، وإن هذا التقدم الهائل في تقنيات وسائل الاتصالات، دفع الشركات المعنية بإنتاج معدات ووسائل الاتصالات وتُطوير برامجها إلى الاهتمام بوسائل الأمن والأمان لعملائها كي تتيح لهم أيسر الاتصالات وأكثرها أمناً، ولكن يجابهه علي الوجه الأخر تطور في الأساليب الإجرامية ومحاولات لا تتوقف في اختراق برامج أمن وأمان المعلومات للعملاء وللشركات كي تنال تلك الأساليب الإجرامية منهم وتوقع بهم وتبتزهم، وتحاول تحقيق الربح المادي من تلك الجرائم.

لقد أنتج ذلك الصراع بين الخير والشر، محاولات في التناحر والتداحر بين استخدام ايجابيات وسائل الاتصالات وسلبياتها؛ عالم افتراضي من الجريمة، وأفرز نوعية من المجرمين غير المتعارف عليهم في المواجهات الأمنية التقليدية، وكذلك مجني عليهم لم نعهد التعامل معهم فهم الآخرون تم استدراجهم من خلال وسائل الاتصالات كي يكونوا فريسة للجناة في جرائم، ومسرح جريمة بلا حدود للمكان ولا للزمان، بأدوات ووسائل غير تقليدية. وبالتالي قامت الدول بأبرام الاتفاقيات الدولية، وسنت الحكومات القوانين بهدف محاولة الحد من تلك الجرائم، قامت وزارة الداخلية بالتصدي لتلك الجرائم بجهات معلوماتية وبحثية متنوعة تجتهد في مجابهة تلك الجرائم بالتصدي لها بالضبط، وبدراسة أساليبها المستحدثة لنشر الوعي والوقاية منها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن تلك الأساليب تمس أمن المواطنين وتحتال على أحلامهم البسيطة في الكسب والربح عبر مسابقات أو برامج التي تُوهمهم بأنهم سيُحققون أحلامهم وطموحاتهم في الحياة، ولكنها تجردهم

من أموالهم. وتزداد المشكلة في كون هذه النوعية من المجرمين لديها أساليب خداعية وتضليليه في الهروب من المتابعة والرصد مما يخل بمنظومة المواجهة ويُضيع حق المواطنين في القصاص.

أهمية المشكلة:

تتجلي أهمية الدراسة في أن موضوع البحث والموضوعات المتعلقة بالاستخدام غير الشرعي لتكنولوجيا الاتصالات مما يُزيد من مخاطر تلك الأساليب، الأمر الذي يُجلى أهمية البحث والدراسة لتلك الجرائم لفهم طبيعتها والوقوف على أساليبها المبتكرة لنشر الوعي الثقافي الوقائي وإيجاد سُبل لمجابهتها.

ومن هذا المنطلق سوف تُركز هذه الدراسة على رصد جرائم الاعتداء على الأموال **خاصة (جريمة النصب الاحتيال عبر المحمول)**، محاولة رصد لبعض الأساليب المستحدثة لتلك الجريمة، ووضع آليات لمواجهاتها، وذلك وفقاً لخطة البحث التالية:

تقسيم خطة الدراسة: سوف نتناول هذا الموضوع وفقا للتقسيم التالي:

الفرع الأول الأساس التعاهدى والقانوني لمواجهة جرائم تقنية المعلومات:

- **أولاً: الأساس التعاهدى في النظام الدولي.**
- ثانياً: القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- ثالثاً: الاساس القانوني لجريمة النصب والاحتيال.

الفرع الثاني: أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال عبر المحمول:

- أولاً: أساليب جمع المعلومات، وانتقاء الضحايا.
- ثانياً: أساليب النصب والاحتيال عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- ثالثاً: أساليب النصب والاحتيال عبر المحمول.

الفرع الثالث: إجراءات جمع الاستدلالات لمجابهة تلك الجرائم:

- أولاً: الجهات النوعية المعنية بمواجهة تلك الجرائم.
- ثانياً: معـــاينة الهواتف المحمولة لأطراف الواقعة ودلالاتها.

- ثالثاً: برامج الخداع والتضليل في النصب والاحتيال.
- رابعاً: البيانات الواردة من شركات المحمول.
- خامساً: التحفظ على الأجهزة المضبوطة.
- سادساً: نموذج فرضي آليات التعامل.
- سابعاً: جهات التحقيق.
- ثامناً: جهات القضاء والمحاكمة.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات.

الفرع الأول
الأساس القانوني والتعاهدي لمواجهة جرائم تقنية المعلومات

لقد تطورت الجريمة المعلوماتية وتنامت وتفاقمت آثرها، حينما خلت المنظومة العقابية والإجرائية من نصوص وإجراءات لمواجهتها. ولذا ظهرت المواجهة الدولية التي كانت سابقة نسبياً لمواجهة الجريمة المعلوماتية وفقاً لاتفاقية بودابست، وأعقبتها الدول الأعضاء وغير الأعضاء بسن قوانين ومنهم مصر، حيث قامت بسن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. ولما كان موضوع البحث عن جرائم النصب والاحتيال فقد كان لزاماً على الباحث أن يتناول النصوص العقابية لجريمة النصب والاحتيال ومن هذا المنطلق سوف نتناول ذلك التقسيم وفقاً للتناول التالي:

أولاً: الاتفاقية الدولية بودابست ٢٠٠١ للجرائم الإلكترونية:

لقد جاءت الاتفاقية بهدف توحيد الجهود الدولية لمكافحة جرائم الحاسب الآلي ووضع منظومة دولية لتحديد ومواجهة تلك الجرائم، ولذلك تضمنت العديد من التعريفات للأفعال المجرمة تاركة لكل دولة تحديد العقوبة التي تراها مناسبة للفعل. ولقد شملت الاتفاقية جرائم عدة، وقد تناولت الاتفاقية مضمونها في أربعة فصول بيانها كالتالي: (الفصل الأول لتناول المصطلحات الأساسية، والفصل الثاني الاجراءات المتعين اتخاذها على المستوى الوطني، الفصل الثالث التعاون الدولي، الفصل الرابع الأحكام الختامية) إلا أن البحث سوف يذكر منها الجرائم المتعلقة بموضوع البحث ألا وهي **جرائم الاعتداء على الأموال** وفقاً للتناول التالي:

١. **جرائم الاعتداء على الأموال: ولقد نصت بنود ومواد الاتفاقية على الاتي:**

أ. ظهرت الكثير من الجرائم الالكترونية التي تقوم بالاعتداء على المؤسسات المالية، فبعد أن تمت مَكِنة نظم الإدارة والمحاسبة وربط الفروع المختلفة لتلك المؤسسات بعضها ببعض من خلال شبكات المعلومات لضمان سهولة ويسر إدارة العمليات المالية داخلها، وفى تعامل تلك المؤسسات مع العملاء عن بعد فقد تحقق ذلك عن طريق الاتصال المباشر من خلال شبكات المعلومات الخاصة غير المتاحة لمستخدمي الانترنت

(Networks Private) التي كان لها بعض القيود المكانية للاتصال أو من خلال شبكة الانترنت من خلال تواجد واجهة لتلك التعاملات (Web Interface).

ب. كما لا يجب أن ننسى أيضاً أنه تم دخول بطاقات الائتمان والدفع الالكتروني (Credit Cards) بأنواعها المختلفة لتسهيل المعاملات والتوجه للإقلال من التعاملات بالنقد المباشر في إطار التحول إلى المجتمع اللانقدي (Cash-less Society)، كما ظهر مصطلح جديد وهو النقود الالكترونية[١] وتتمثل أهم عناصرها في أن قيمتها النقدية تشحن على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للحاسب الشخصي للمستهلك، فهي تختلف عن البطاقات الائتمانية، لأن النقود الإلكترونية يتم دفعها مسبقاً، بالإضافة إلى أنها ليست مرتبطة بحساب العميل، فهي أقرب إلى الصكوك السياحية منها إلى بطاقة الائتمان، أي أنها استحقاق عائم على مؤسسة مالية، يتم بين طرفين هما: العميل والتاجر، دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، كمصدر هذه النقود مثلاً[٢]، فهي مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات النقدية[٣]، ومن هذه البطاقات ما يعمل عن طريق إدخالها إلى المركز الخاص بالمعاملة المصرفية لدى البائع أو الدائن حيث تم انتقال البيانات الاسمية من البطاقة إلى الجهاز الطرفي للبائع تحول عليه نتائج عمليات البيع والشراء إلى البنك الخاص بالبائع)، وظهور الأسواق الالكترونية (Electronic Marketplace) لتسويق وبيع السلع والخدمات ونتيجة ذلك ظهور خدمات كثيرة يمكن أن تؤدى من خلال الشبكة مثل الاشتراك في النوادي الخاصة أو الإشتراك في مسابقات علي الشبكة أو لعب القمار أو ألعاب أخري نظير أجور محددة. كما تعد ظاهرة غسل الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة من أبرز الأنماط الإجرامية المستحدثة التي تقوم بها شبكات منظمة تمتهن الإجرام وتأخذ درجات عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في كافة أنحاء العالم. وتشير إحصائيات

(١) النقود الالكترونية "Electronic Cash" بأنها "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً، وغير مرتبطة بحساب مصرفي، تحظى بقبول غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة دفع".

(٢) محمد إبراهيم محمد الشافعي، النقود الإلكترونية، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية الشرطة، دبي، س ١٢، ع١، يناير، ٢٠٠٤، ص١٤٢-١٤٨.

(٣) منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي: "البنوك الالكترونية"، ط ٢، ٢٠٠٦م، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص٤٧.

الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلي أن أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي من الأموال غير الشرعية تغسل سنوياً عبر الانترنت مخترقة حدود ٦٧ دولة في العالم [١].

٢. أنواع الجرائم الالكترونية التي ضمنتها اتفاقية بودابست:

لقد تناولت الاتفاقية أنواعاً من الجرائم الالكترونية سوف نلقي الضوء علي المتعلق منها بموضع الاعتداء على الأموال والاحتيال المتعمد باستخدام الحاسب (Computer–related fraud) بدون حق وعلى نحو يسبب خسارة الغير لممتلكاته عن طريق إدخال أو حذف أو تعديل أو كتم بيانات الحاسب أو من خلال التدخل بعمليات نظام الحاسب أو برامجه بنية الحصول على منفعة اقتصادية (economic benefit) لنفسه أو لغيره [٢].

٣. تفتيش وضبط البيانات المخزنة:

أكدت الاتفاقية للدول الأطراف على ضرورة وجوب تبنيها تشريعات في القوانين الإجرائية بها تخول أحد سلطاتها اختصاصات تكفل البحث عن أدلة الجريمة وضبطها وترد إجراءات التفتيش والضبط على البيانات المخزنة في النظام المعلوماتي للحاسب أو في دعامة تخزين المعلومات سواء أكانت هذه البيانات مخزنة في جهاز واحد أو في منظومة اتصالات، وقد حددت هذه المادة الإجراءات الخاصة بجمع الأدلة في الآتي:

أ. التفتيش أو الدخول المشابه: الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه إلا أمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع هكذا نصت جميع – إن لم يكن – كل دساتير العالم، وهو أمر لا يخفي على المشرعين في الاتفاقية، وجوب أن تتبنى كل دولة طرف تشريعات تخول السلطة المختصة اختصاص التفتيش أو الدخول المشابه وتحديد مصطلح التفتيش

(١) عبد الفتاح بيومي حجازي، صراع الكمبيوتر والانترنت، في القانون العربي النموذجي دار الكتب القانونية، دار للنشر والبرمجيات، القاهرة ٢٠٠٧م، ص ٦٠٩

(٢) وليد طه: "ورقة عمل مقدمة لورشة الجريمة الإلكترونية"، الجامعة الامريكية بالقاهرة الجديدة، أيام ١٧، ١٨مايو ٢٠١٧، تم الإشارة (اتفاقية الدولية بودابست ٢٠٠١ للجرائم الإلكترونية مادة ٨) ص ٢١.

لا يثير أية صعوبة، إذ يقصد به البحث والتنقيب عن أدلة الجريمة بفحص البيانات ومحاولة معرفة محتواها أو خط سيرها. أما المصطلح الجديد هنا وهو الدخول وما يعبر عنه أحياناً بالولوج فهو مصطلح خاص بنظم التكنولوجيا والاتصال يحقق الوصول إلى البيانات المُخزنة ويقتضيه بطبيعة الحال إجراء التفتيش والحصول على الأدلة ولهذا يوجد فرق بين الاثنين؛ (فالدخول إجراء للتفتيش والتفتيش وسيلة لجمع الأدلة. وإن كان من الناحية العملية المصطلحان يرتبان حتميا على بعضهما البعض ورغم هذه التفرقة فإنهما يعتبران من إجراءات التحقيق الماسة بحقوق الأفراد)، لذا يجب أن يستند اتخاذها إلى نص قانوني[١]. ولقد تبنى المشرع الأمريكي نظام التفتيش الذى نصت عليه اتفاقية بودابست كوسيلة للحصول على المعلومات والبيانات في جرائم الحاسب والانترنت لإضفاء صفة المشروعية على الاجراءات المتخذة للبحث عن أدلة الجريمة، كما تناولته فرنسا في منظومتها التشريعية[٢].

ب. **الضبط أو الحصول:** أوجبت الاتفاقية أن تتبنى كل دولة طرف في الاتفاقية أن تسن التشريعات التي تخول السلطة المختصة اختصاص الضبط أو الحصول علي البيانات المخزنة، ويشمل هذا الاختصاص الإجراءات الآتية:

- الضبط أو الوصول إلى البيانات.
- التحقق والتحفظ على نسخة من البيانات.
- المحافظة على سلامة البيانات.
- منع الوصول إلى هذه البيانات أو رفعها من النظام المعلوماتي.

٤. **التجميع في الوقت الفعلي لبيانات خط سير البيانات**:

قررت الاتفاقية التجميع الفعلي لخط سير البيانات وذلك بأن تتبنى الدول الأطراف في تشريعاتها ما يمكن للسلطة المختصة القيام بما يساعدها على كشف الجريمة وعلى الأخص:

أ. الجمع أو التسجيل: وهو أصبح ميسرا في الوقت الحالي عن طريق وسائل وبرامج توجد عليها البيانات المتعلقة بخط سير البيانات في الوقت الصحيح.

(١) المرجع السابق مباشرة، ص ٢٢.
(٢)المرجع السابق مباشرة، ص ٢٩.

ب. إلزام مقدم الخدمة بالعناية في جمع وتسجيل البيانات المتعلقة بخط سير البيانات في الوقت الملائم.

ولا يخفى على أحد أن كل ذلك يتم للتيسير على سلطات التحقيق في جمع الأدلة الفنية والكشف عن مرتكب الجريمة. ويختلف إجراء التجميع في الوقت الفعلي للبيانات المتعلقة بخط سير البيانات عن إجراء التحفظ السريع على البيانات المتعلقة بخط سير البيانات، الأمر الذي فعله المشرع الأمريكي(١).

ثانياً: القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية:

استجاب المشرع المصري لسن قانون لمكافحة جرائم التقنية المعلوماتية، وذلك جاء بعد دعوة السيد الرئيس بعدما أشار سيادته إلى ما تقوم به اللجان النوعية الداعمة للإرهاب بمحاولة لنشر الاشاعات وتكدير الأمن والسلم العام. وقرر سيادته أنه بلغ عدد الشائعات ٢١٠٠٠ الف شائعة، تقصد نشر أخبار انهزامية وسلبية بقصد تدمير الدولة(٢). ولقد استنار المشرع باتفاقية بودابست لسن ذلك القانون، وسوف نتناول من مواد القانون النصوص الخاصة جرائم الاعتداء على الأموال والتي وردت في الفصل الثاني من القانون تحت عنوان (الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات: جرائم **الاحتيال** والاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني، وذلك على النحو التالي: الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة وتقنيات المعلومات، جرائم الاحتيال والاعتداء علي بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه, ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين, كل من استخدام الشبكة المعلوماتية أو احدي وسائل تقنية المعلومات في الوصول بدون وجه حق إلي أرقام أو بيانات بطاقات البنوك والخدمات أو غيرها من أدوات الدفع الإلكتروني. فإن قصد من ذلك استخدامها في الحصول على أموال الغير أو ما تُتيحه من خدمات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين

(١) وليد طه: رئيس محكمة: مرجع سبق ذكرة، ص ٢٩.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=zJJBDGT4SBs Jul 22, 2018

العقوبتين. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا توصل من ذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على تلك الخدمات أو مال الغير. ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر, وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مسئول عن إدارة المواقع أو الحاسب الخاص أو البريد الإلكتروني أو النظام المعلوماتي تسبب بإهماله في تعرض أي منها لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون, وكان ذلك بعدم اتخاذه التدابير والاحتياطيات التأمينية الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون(١).

ثالثاً: جريمة النصب والاحتيال والأساس القانوني لها:

بعد أن تناولنا اتفاقية بودابست، والقانون الخاص بمكافحة جرائم التقنية المعلوماتية. وكلاهما تناول الاعتداء علي الاموال، وذكر الاحتيال، إلا أن جريمة النصب والاحتيال، لم تفرد كما شملها قانون العقوبات على تقنين للجرائم الخاصة بالنصب وخيانة الأمانة، وسوف نتناولها على النحو التالي:

١. **التعريف اللغوي لجريمة النصب والاحتيال:** يقصد به نَصَبَ الحادي نَصَبَ نَصْباً: غَنَّى غِنَاءَ النَّصْب، ونَصَبَ سَوَّى حِيلَةً، و نَصَبَ عليهِ: احتال، الكذب، والخداع(٢).

٢. **التعريف القانوني لجريمة النصب والاحتيال:** إن المشرع المصري لم يضع تعريف لجريمة النصب واكتفى بما أورده من صور وطرق التدليس التي يستخدمها الجاني في جريمة النصب وبيان العقوبة المقررة لها. ويمكن تعريف النصب بأنه الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير بنية تملكه(٣)؛ باستخدام إحدى وسائل التدليس المنصوص عليها في القانون بنية تملكه، أو الاستيلاء على شيء

(١) القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية، مادة (٢٣)، المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج) في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨.

(2) http://www.almaany.com/home. بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٠.

(٣) إبراهيم حامد طنطاوي: المسئولية الجنائية عن جرائم النصب والاحتيال، المكتبة القانونية، ١٩٩٧م، ص٧.

مملوك، بطريقة احتيالية بقصد تملك ذلك الشيء، أو الاستيلاء على مال الغير بطريق الحيلة بنية تملكه، أو الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير، بناءً على الاحتيال بنية تملكه، والشخص الذي يمارس ذلك يسمى النصاب، أو الدجال، أو المحتال.

١. **الفرق بين (النصب والاحتيال) والسرقة:** إن النصب والسرقة من جرائم الاعتداء على المال التي يكون هدف الجاني فيها الحصول والاستيلاء على مال الغير المجني عليه، وضم ذلك المال إلى ملكيته، وسيلة الاستيلاء في النصب هي (التدليس) عن طريق مباشرة الجاني طرق احتيالية مما يؤثر في إرادة المجني عليه وإيقاعه في غلط يدفعه إلى تسليم ماله للجاني ومن غير هذا الغلط الناتج عن التدليس والاحتيال لما أقدم المجني عليه على هذا التسليم. ووسيلة الاستيلاء في السرقة هي (الاختلاس) القائم على نزع حيازة مال المجني عليه بغير علمه و رضاه بعكس النصب الذي يسلم فيه المجني عليه ماله للجاني، وبناء عليه يكون تسليم المجني عليه ماله إلى الجاني نافياً لفعل الاختلاس في السرقة متى كان مبناه غلط أو تدليس فان هذا التسليم لا ينفي وقوع جريمة النصب لأنه أحد عناصر ركنها المادي، والتي لا تقع الجريمة تامة إلا به.

٢. **أركان جريمة النصب والاحتيال:** وجريمة النصب كغيرها من الجرائم لها ركنين لابد من توافرهما الركن المادي، والركن المعنوي وسوف نتناول بيانهما كالتالي:

أ. **الركن المادي** : وهو المتمثل في إتيان الجاني نشاط ايجابي باستخدام احدي طرق التدليس كي يتمكن من الاستيلاء على مال المجني عليه، وأن يكون هذا الاستيلاء نتيجة إتيان الجاني للنشاط الايجابي المتمثل في احدي طرق التدليس المنصوص عليها في القانون.

ويتكون هذا الركن من العناصر التالية وهي :

ب. **الركن المعنوي:** جريمة النصب جريمة عمدية، تتطلب توفر القصد الجنائي العام بعنصريه العلم، والإرادة بجاني القصد الجنائي الخاص المتمثل في نية الجاني تملك مال المجني عليه الذي استولى عليه بطريق الاحتيال والتدليس، جريمة النصب شرطها أن يكون تسليم المال وليد الاحتيال ونتيجة لإحدى الطرق المبينة بالمادة ٣٣٦ عقوبات.

ج. نشير إليها في النقاط التالية: استعمال الطرق الاحتيالية:

- الكذب ومظاهر خارجية (تدخل شخص آخر، القيام بأعمال مادية، استغلال ظروف قائمة).
- إيهام المجني عليه بأمر من الأمور التي حددها القانون (الإيهام بوجود مشروع كاذب، أو واقعة مزورة، إحداث الأمل بحصول ربح وهمي، أو بتسديد مبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال، الإيهام بوجود سند دين غير صحيح، والإيهام بوجود سند مخالصة مزور)[١].

د. النتيجة الإجرامية: "الاستيلاء عن طريق تسليم المجني عليه ماله إلى الجاني"[٢].

١. **عقوبة جريمة النصب والاحتيال:** يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود، أو عروض، أو سندات دين، أو سندات مخالصة، أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير، أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب، أو واقعة مزورة، أو أحداث الأمل بحصول ربح، وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال، أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح، أو سند مخالصة مزور، وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفه غير صحيحة. أما من شرع في النصب، ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة.

مما سبق يتضح أن: هذا تناول المطلب تناول الأساس القانوني والتعاهدي للمعاقبة على جرائم تقنية المعلومات، فقد قمنا بتناول اتفاقية الدولية بودابست ٢٠٠١م للجرائم الإلكترونية، من خلال الإشارة إلى جرائم الاعتداء على الأموال، وفقا لما ظهر من الجرائم الالكترونية التي استهدفت ذلك، من خلال الاعتداء بطاقات الائتمان والدفع الالكتروني التي حولت العالم لمجتمع لا نقدي، والنقود الالكترونية، وانتشرت الأسواق الالكترونية في كافة أنحاء العالم، مما لزم المجتمع الدولي للتدخل لمجابهة جرائم

(١) فوزية عبد الستار: "شرح قانون العقوبات، القسم الخاص"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٠، ص ٨١٨.

(٢) هشام عبد الحميد الحميلي: موسوعة القوانين المصرية في قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة، (الطعن رقم ٣٩٧٢٥ لسنة ٧٢ ق – جلسة ٢٠٠٣/٣/١٨ – لم ينشر بعد) المجلد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠. ص ٤٣٨.

الاعتداء على الأموال والمحافظة على تلك المتغيرات الاقتصادية من معاملات دولية وعملات لا نقدية جديدة أفرزتها تلك المتغيرات، كما أفرزت متغيرات إجرائية لملاحقة وضبط تلك النوعية من المجرمين، وتفتيش وضبط البيانات المخزنة التي تمثل أدلة لتلك الجرائم. ولقد بدأت بعض الدول الأعضاء في تعديل منظومتها التشريعية لمجابهة تلك النوعية المستحدثة من الجرائم. كما تناول استجابة المشرع المصري في سن القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية، من خلال دراسة الاعتداء على الأموال وعلى بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني، الذي وضع عقوبات رادعة، إلا أن جريمة النص والاحتيال وبدلالاتها المحددة لم ترد صراحة فيما سبق. ولذا وجب تناولها من منظور قانون العقوبات كي يكتمل التناول، والتي أفرد المشرع لها الباب العاشر من قانون العقوبات بعنوان النصب وخيانة الأمانة في المواد ٣٣٦: ٣٤٣ عقوبات. ولقد تم بحث الفرق بين النصب والاحتيال، والسرقة، وأركان جريمة النصب والاحتيال.

الفرع الثاني
أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال عبر المحمول

تمهيد وتقسيم:

أصبح الإنترنت أو ما يسمى بالشبكة العنكبوتية، أحد الأساسيات في حياة الإنسان. فالإنترنت جعل العالم أشبه بقرية صغيرة، فيمكنك من خلاله التواصل مع الآخرين وكأنهم أمامك، وأصبح أحد طرق التعليم الحديثة لجميع المراحل الدراسيّة لتوفيره المواقع التي تساعد المستخدمين علي الحصول على المؤلفات والكتب، وتشرح لهم الدروس أيضاً، وتعتبر رائدةً في مجال الطب فأصبح الطبيب يستطيع إجراء عملياته للمرضى عن طريق الإنترنت. فلقد تربع الانترنت على عرش وسائل الاتصال الجماهيريّ فأصبح يجمع بين التلفاز والإذاعات والصحف وغيرها الكثير، إذ يتيح للمستخدم أن يشاهد الأحداث العالمية، ومعرفة آخر الأخبار السريعة عن طريق الصحف الإلكترونيّة ووسائل الاتصال الاجتماعي عبر مواقعها.

ويقضي الإنسان يومياً مع الإنترنت لساعات طويلة دون ملل؛ حيث أصبح الرفيق الأول للإنسان [1] .

تعداد المتفاعلين عبر الانترنت في مصر: لقد كان له بالغ الأثر في اجتذاب المواطنين عبر العالم في التفاعل عبر الانترنت وخاصة في مصر، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت بمصر سواء الأرضي أو عبر الهاتف المحمول إلى نحو ٣٧ مليون مستخدم، وذلك بنسبة انتشار بلغت نحو ٤٤.٣٪، وذلك وفقا لنتائج مسح استخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأسر والأفراد لعام ٢٠١٨/٢٠١٧، بتقرير صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات[٢]، وسوف نتناول في هذا المطلب أساليب جمع المعلومات وانتقاء الضحايا، ثم نعرض توظيف الجناة.

أولاً: أساليب جمع المعلومات وانتقاء الضحايا:

١. إدمان الإنترنت: هو عبارة عن تعلق مرضي بوسائل التواصل الاجتماعي فأنتَ لا تستطيع الاندماج مع المجتمع العادي، كما أنك في هذه الحالات لا تهتم بشيء غير الإنترنت وتعتبره نافذة أكثر وضوحاً من عالمك الذي تعيش فيه علامات ادمان الانترنت. هناك علامات وأعراض تظهر عليك تشير أنك مدمن على الإنترنت، وهي الرغبة الملحة في كثرة استخدام الإنترنت، بشكل غير ضروري ترك الأصدقاء ومجالس العائلة لفتح الإنترنت، دون أن يكون هناك ضرورة لذلك مثل العمل على الإنترنت، الجلوس لوقت طويل على الإنترنت لمجرد الجلوس دون الاستفادة من المعلومات المختلفة، مع عدم تقدير الوقت وعند الجلوس والشعور بالإحباط عند عدم فتح الحاسب أو المحمول لمدة ساعات قليلة انخفاض الأداء المهني والأداء المدرسي في العمل والمدرسة، بسبب الجلوس طويلاً على الإنترنت. أما الاعتراف بأن

(1) https://mawdoo3.com.
(2) https://www.youm7.com/story/2018/5/27.

الإنترنت ما يمثله هو الواقع الحقيقي ورفض المجتمع الحقيقي[١]، وصل حد أنتشار المعنى لدرجة قيام أطفال بدولة ألمانيا للقيام بمظاهرات ضد أولياء الأمور تدعوهم للعب معهم وليس مع المحمول الذي بات يسيطر على عقولنا ويستحوذ معظم وقتنا[٢]، مما أثر سلباً على التواصل الاجتماعي وأبدله بالانفصال الاجتماعي[٣].

٢. **الإتاحية وانتقاء الضحايا:** كلما اتاح المجنى عليه في التواجد والتفاعل عبر الانترنت ترك خلفه بقصد أو بدون كم هائل من المعلومات الهامة والتي تُتيح للجاني دراسة المجنى عليه دراسة مستفيضة تحدد مفاتيح شخصيته، وطبيعته السيكولوجية، ومستواه الاقتصادي، فيحدد الجناة ضحيتهم بعناية وفق أساليب جمع المعلومات التي يقوموا بها، سوف يتم ايضاحها التالية.

ثانياً: اساليب جمع المعلومات: وهي تقوم وفق طريقتين نوضحهما كالتالي:

١. **الفيس بوك:** بمتابعة الفيس بوك من خلال العناصر الإجرامية المتخصصة في النصب الاحتيال يُمكن الوصول إلى كم من المعلومات تجعل الجاني يستطيع تحديد ضحيته، وفق للتناول التالي:

أ. تحديد اسم المجني عليه:

يسُهل تحديده من خلال الصفحة الشخصية للمجني عليه إذا كان أعلن فيها عن هويته، ولكن إذا كان قد وضع اسم كودى أو عبارة أو جملة لا توضح اسمه، فإن متابعة التعليقات على صفحته قد تشير إلى تحديده، ويمكن من خلال نشر بوستات تطلب منه الإفصاح عن هويته.

(1) https://www.dailymedicalinfo.com/view-article.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=BDmmapsfBfs.

(3) شريف الحسيني: "محاضرات الأمن الذاتي في وسائل الاتصالات"، بمقر معهد التدريب، معهد القادة، المعهد القومي للحراسات الخاصة، لأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨.

ب. تحديد وظيفة المجني عليه:

يسُهل تحديده من خلال الصفحة الشخصية للمجني عليه إذا كان أعلن فيها عن وظيفته، أو من خلال صورته إذا كان له زي يدل على وظيفته، أو من خلال صورة في مقر العمل أو التدريب، أو من خلال متابعة التعليقات على صفحته قد تُشير إلى ترقيته أو نقله، ويمكن من خلال نشر بوستات تطلب منه تحديد وظيفته.

ج. تحديد تاريخ ميلاد المجنى عليه:

يسُهل تحديده من خلال الصفحة الشخصية للمجنى عليه إذا كان أعلن فيها عن تاريخ الميلاد، أو من خلال صور احتفاله بعيد ميلاده، أو من خلال احتفال الفيس بعيد ميلاده، أو احتفال أصدقائه بعيد ميلاده، وبعد ذلك يحدد البرج، وبعد ذلك حظك اليوم، فضفضة مواليد البرج.

د. **تحديد التحركات:**

بمتابعة صفحة المجني عليه بعدما انتشر رفع التحركات على صفحة الفيس أصبح من اليسير على المتابع أن يحدد كل التحركات التي يقوم بها أي مجني عليه يقوم الجاني بجمع معلومات عنه، وبتحليل تلك التحركات يقف على مستواه الاقتصادي، بل قد يستطيع أن يفتعل لقاء في الأماكن التي يتردد عليها المجني عليه بصفة الدوام.

٢. **المحمول والتطبيقات التي عليه:** كافة البرامج والتطبيقات التي على المحمول تقوم بسحب البيانات والمعلومات الموجودة على المحمول بحيث يستطيع أي محترف في اختراق المعلومات أو مبرمج للبرنامج يتاح ويطرح على الهواتف المحمولة أن يستولى على الاسم والوظيفة من خلال برامج تحديد المتصل، على التحركات من خلال برامج الطقس، أو الخرائط. وكما أنه يمكن اختراق الكاميرا الخاصة بالمحمول وتشغيلها لحساب الجاني[1]، وسوف نتعرض لنماذج من البرامج التي تعمل على هواتفنا المحمولة أثناء تنزيلها تطلب منا السماح لها وللقائم على إدارتها بالاطلاع على كافة البيانات، والصور، الملفات، على المحمول، وسوف نتناولها وفقاً للبيان التالي:

أ. **برامج تحديد هوية المتصل:**

نموذج منها يطلب الاطلاع على جهات الاتصال بالكامل، الهاتف بكل ما يحتويه، (الصور، الوسائط، الملفات)، معرفة الجهاز ومعلومات المكالمات، ويوافق حائز المحمول على ذلك!!!

(1)https://www.youtube.com/watch?v=tIuDugv8y4o.

ب **برامج بيع الأجهزة المستعملة:**

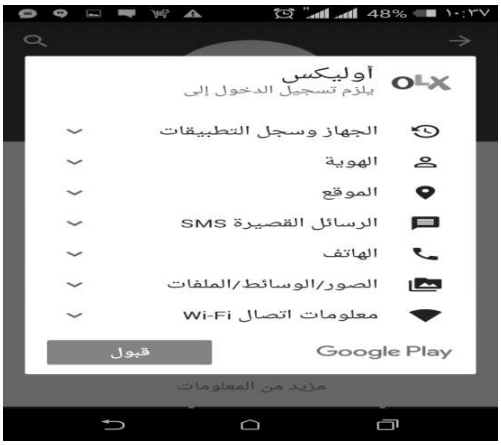

الذي يطلب من حائز المحمول الموافقة على الاطلاع على (الجهاز وسجل التطبيقات، الهوية، الموقع، الرسائل SMS، الهاتف، الصور، الوسائط، الملفات، معلومات اتصال Wi-Fi، ويوافق حائز المحمول على ذلك!!!.

ج. **برامج الشات:**

والذى يطلب من حائز المحمول الموافقة على الاطلاع علي (الموقع، الرسائل SMS، الصور، الوسائط، الملفات، الكاميرا، الميكرفون[١]، ويوافق حائز المحمول على ذلك!!!

مما سبق يتضح أن: الجاني القائم بجرائم النصب والاحتيال عبر المحمول يستطيع من خلال متابعة الفيس بوك للمجنى عليهم، ومتابعة المحمول في حالة فقده، أو وضع برامج تجسس عليه تُتيح رفع المحمول وشخص حائزه والاطلاع علي كافة معلومات حياته[٢]، بحيث يصبح هدف سهل ويسيراً للإيقاع بهم فريسة بقصد تحقيق الربح المادي من جراء ذلك.

(١) شريف الحسيني: "محاضرات الأمن الذاتي في وسائل الاتصالات"، بمقر معهد التدريب، معهد القادة، المعهد القومي للحراسات الخاصة، لأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨.

(٢) لقاء للإعلامي/ عمرو أديب: "مفيش جهاز ولا ابلكيشين في العالم أمن"، يوضح كيفية التجسس على المحمول وتشغيل الكاميرا ذاتيا، https://www.youtube.com/watch?v=tIuDugv8y4o.

ثالثاً: أساليب النصب والاحتيال عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

بعد أن قام الجناة بجمع المعلومات وتحليلها يقومون بمحاولات تحفيز الضحية للاستجابة والاستسلام لأسلوبهم الإجرامي. وسوف نوضح تلك الأساليب المستحدثة ونموذج منها حيث يتابع الجاني الضحية، وعلم من خلال استطلاعه لصفحة الفيس بوك الخاصة به أنه متابع ومتفاعل مع الأبراج وعلوم النجوم، ويريد أن يُوقع به فريسة سهلة للنصب عليه وتحقيق أرباح مادية منه فسوف يقوم بتحفيزه من هذه الثغرة وفق التناول التالي:

١. التحفيز وإثارة المجني عليه:

سوف ترسل له الأبراج أخبار ومضامين عن بشرى سارة بعنوان (عاجل الآن فرحة قادمة اليك انشاء الله ستجعلك تسجد لله باكيا من شدة الفرح فقط اكتب لا إله الا انت سبحانك أنى كنت من الظالمين)، أموال طائلة في الطريق إليك.

٢. نماذج للنصب والاحتيال على المجني عليهم على الفيس بوك:

أ. الهدايا:

بمناسبة مرور سنتين على الصفحة تم طرح ٥٠ آيفون هدايا، والمسابقة تخلص يوم ٩/٢٥ وللاشتراك: (عمل لايك، كومنت بلون اللي عاوز ايفونك به، شير للبوست)، وبذلك ينجح من يريد الاحتيال على الاخر بكسب مصدقتيه من خلال تلك الإجراءات، حيث سوف نقوم نحن بالاشتراك معه في نشر وجمع ضحايا له، ومن ثم سيقرر للمجني عليه أنه كسب ايفون 7 وأنه يجب أن يرسل كارت شحن بمائة جنيه نظير ارسال المحمول له.

ب. الهدايا:

تتواتر صفحات على الفيس بوك تدعي أنها لملكة، أو أميرة بنت ملك، من أسرة ملكية، وعائلة حاكمة، وأنها قامت بإنشاء الصفحة لمساعدة الفقراء في تحقيق أحلامهم، بعرض هدايا بمناسبة، وبغير مناسبة، تقرر لأي مجني عليه أنت سعيد الحظ بأن ظهر لك ذلك المنشور، وتطلب منه كي يحقق آماله، أن يقوم بالتفاعل، أو النشر على صفحته.

ج. مسابقة الحلم:

ألف مبروك كسبت معانا سيارة هونداي سنتافيه ٢٠١٧ نريد تكلفة مصاريف شحن علشان نرسل لك السيارة من الأردن أو فائز يتفضل للأردن يستلمها، مصاريف الشحن ٥٠٠ ج مصري، اسمك كامل، عنوانك، ورقم فون، وبعد ٢٤ ساعة لو مش دفعت ينتهي جائزتك، دى شروط مسابقة لو مش موافق قول كى نعطيها لشخص أخر، لو دفعت الآن مصاريف شحن في دفعة سيارات نازلة اليوم مصر.

رابعاً: أساليب النصب والاحتيال عبر المحمول:

١. الاستسلام لمقاومة العقل والتحفيز بالمكاسب المأمولة: يقوم الجاني بجمع كم من المعلومات الخاصة عن المجني عليهم، وفقاً لقنوات المعلومات المتنوعة أنفة البيان، بشكل يكفي لإدارة حوار مقنع أن المتصل يُمثل أحد الجهات الرسمية كموظف مثلاً من إحدى شركات المحمول. وهنا يكون قد وضع بتناول تلك المعلومات وهدوء الجاني في طرحها نسبة كبيرة

من استسلام العقلي للمجني عليه لرفض التفاعل معه، وهنا يأتي دور التحفيز بأن تلك المكالمة فرصة عمر الضحية في تحقيق أحلامه وطموحاته.

٢. نماذج لأساليب النصب والاحتيال عبر المحمول: وسوف نعرض نماذج للنصب والاحتيال وتطورها عبر المحمول، وفقاً للتناول التالي:

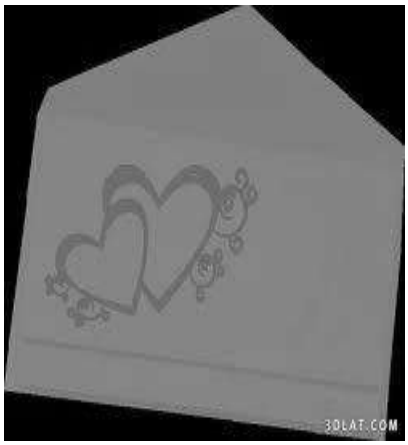

أ. رسالة تحويل الرصيد: رُصدت بعض الرسائل النصية التي ترد من رقم محمول وعلي سبيل استخدام أسلوب خداعي يكتب في صدر الرسالة رقم خدمة عملاء إحدى شركات الاتصالات بحيث ينخدع المُطلع عليها وتزيل بنص رسالة تفيد أنه تم تحويل رصيد له بقيمة ١٠٠ جنيه، ثم يعَقب ذلك باتصال هاتفي بالمجني عليه ويرجوه بأن يعيد إليه الرصيد الذي جائه على سبيل الخطأ وأنه في حاجة ماسة للرصيد. وقد ينخدع فيها بعض المواطنين وبالفعل يرسل رصيد بالقيمة التي أدعي بها الجاني، وكان الجناة من محترفي تلك الأساليب يتحصلوا على مبالغ بسيطة كي لا يُمعن المجني عليه التفكير في الأمر.

ب. الأسلوب الإجرامي الخداعي (الدخول علي حساب العميل): طور المجرمين من آلياتهم الخداعية فابتكروا أسلوباً إجرامياً أكثر حرفية ومهارة مستغلين فيه شبكة الانترنت ويقوموا بالدخول علي موقع شركة فوافون مثلاً، ثم الدخول علي حسابي (المقصد حساب العميل)، ثم يدخل علي إنشاء حساب جديد (بقصد أنه عميل للشركة ويَبغي تكوين حساب لرقمه علي موقع الشبكة عبر الانترنت، فيطلب الموقع منه إدخال رقم هاتفه (فيقوم الجاني بإدخال رقم مميز إذ ربما يكون مملوك لشخصية ميسورة الحال) فيخطر الموقع أنه بمجرد ضغط أيقونة الإرسال سوف يرسل الكود في رسالة على الرقم المدون في الحساب. وهنا يتوقف

المجرم لحظة ثم يجري اتصال هاتفي مع ذات الرقم المدون والذي يحوزه المجني عليه حسن النية، ويخطر أنه من خدمة عملاء شركة المحمول، وأنه قد فاز معه بهدية من الشركة كعميل متميز، وحينما يتشكك العميل في أمره حيث أن الرقم الذي ظهر أمامه ليس رقم خدمة العملاء، فيقوم الجاني بخداعة بالضغط علي أيقونة إرسال رسالة ويقرر أنه سوف يرسل له رسالة من الشركة حتي يتيقن من هويته، ثم يستأنف حديثه مع العميل الذي بالفعل يظهر أمامه رسالة حقيقية من الشركة، فيتيقن العميل من أن المجرم فعلاً ممثل لشركة المحمول فقد دلل علي صدقة وأرسل له رسالة من الشركة، فيطلب منه وهو مازال يهاتفه أن يقرأ الرسالة والكود الذي بها فهو كود تفعيل الجائزة، فينخدع المجني عليه وينقل له مضمون الرسالة، وبذلك الكود يستولي به الجاني علي رصيد المجني عليه ويحوله لحسابه وأن المجني عليه لو طالع الرسالة بالكامل لوجد أنه يحظر أن يُعلم أحد بمضمون الكود(١).

ج. **الاسلوب الإجرامي الخداعي (انتحال صفة أحد مسؤولي خدمة العملاء):** طور المجرمين من آلياتهم الخداعية فابتكروا اسلوباً إجرامياً أكثر حرفية ومهارة مستغلين فيه ما أنتجه الهاكرز، ومحترفي البرامج الغير شرعية من ابتكار برامج خداعية تَمكن حائزها من إجراء اتصال عبر الانترنت يتمكن من خلال ضبط نظام التشغيل بالبرنامج من وضع رقم خدمة العملاء ويقوم بالإيصال فيظهر لدي المجني عليه رقم خدمة العملاء فعلاً، وهنا يقوم الجاني بإيهام العميل أنه كسب سيارة B M W، وأنه يلزم لتفعيل الهدية الشحن بخمسة آلاف جنيه، وأخباره بالرقم السري للكارت كي يدلل علي صدق ادعائه، فيجد استجابة من العميل المجني عليه، فيقوم بتطوير الأمر بأن يطلب منه أن يشحن بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لإضافة كماليات علي

(١) شريف زكي محمد الحسيني: "جرائم الاتصالات الخداعية عبر المحمول بين الوقاية والمواجهة"، بدون دار نشر، بدون عام طبع، ص ٩٢.

السيارة، وقد يستمر الأمر لدرجة أن يتوجه المجني عليه لأحد فروع فوري ويسلمه المحمول ويطلب من القائم بإدارة فوري أن يفعل كل ما يمليه عليه موظف خدمة العملاء الوهمي لحد قد يصل المبلغ لـ ٢٧٠٠٠ ألف جنيه مثلاً[١].

هكذا تم تناول الأساس القانوني والتعاهدي للمعاقبة على جرائم تقنية المعلومات، كما بحث المطلب الثاني أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال، فقد تم الاشارة لتطور الانترنت، واتاحته بحيث بلغ حد إدمان الإنترنت، مما استفاد منه مجرمين النصب والاحتيال عبر المحمول بتحديد أساليب جمع المعلومات وانتقاء الضحايا، من خلال الإتاحية المستمرة لهم عبر قنوات الاتصال بالإنترنت ونشرهم وتفاعلهم بكم هائل من المعلومات المهمة والتي تُتيح للجاني دراسة المجنى عليه دراسة مستفيضة تحدد مفاتيح شخصيته، وطبيعته السيكولوجية، ومستواه الاقتصادي، فيحدد الجناة ضحيتهم بعناية وفق أساليب جمع المعلومات عبر الفيس بوك وتطبيقات المحمول، مستغلين أساليب التحفيز وإثارة المجنى عليه، الهدايا، الاستسلام لمقاومة العقل والتحفيز بالمكاسب المأمولة، رسالة تحويل الرصيد خداعية، الأسلوب الإجرامي الخداعي الدخول علي حساب العميل للتجسس علي معلوماته، وتحويل رصيد، الأسلوب الإجرامي الخداعي انتحال صفة أحد مسؤولي خدمة العملاء، وبعد أن تناولنا الأساس القانوني والتعاهدي للمعاقبة على جرائم تقنية المعلومات، وأعقبناه بتحديد بعض من أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال عبر المحمول، سوف نتناول في المطلب الثالث تحديد الجهات القضائية، السلطات التنفيذية المنوط بها مواجهة تلك الجرائم.

(١) يراجع في ذلك وقائع القضية رقم ١٨٩٨٥ لسنة ٢٠١٢ إداري قسم مدينة نصر تحويل رصيد بقيمة ٢٥٠٠٠ جنيه مصري بطريقة اتصال من خدمة العملاء، القضية رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٠١٥، القضية رقم ٣٤٣٣ لسنة ٢٠١٥ جنح مصر الجديدة وضبط مقدمان لبرامج خداعية للتلاعب في المخرجات الاتصالات.

الفرع الثالث

إجراءات جمع الاستدلالات ومواجهة تلك الجرائم

لقد تناولنا الأساس القانوني والتعاهدي للمعاقبة على جرائم تقنية المعلومات، وأعقبناه بتحديد بعض من أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال عبر المحمول، وفي هذا المطلب سوف نحدد الجهات الشرطية المنوط بها مجابهة تلك الجرائم، ثم ندرس طبيعة ذلك البلاغ، معاينة الهواتف المحمولة دلالاتها، وكذا وجوب العلم بالبرامج الخداعية التي تستخدم في النصب والاحتيال عبر المحمول، ماهية البيانات الواردة من شركات المحمول، كيفية التحفظ على الأجهزة المضبوطة وصورها، طرح نموذج لأسلوب نصب واحتيال وتوضيح صعوباته الإجرائية، الآليات التقليدية لعمل جهات التحقيق، وذلك علي النحو التالي:

أولاً: الجهات النوعية المعنية بمجابهة تلك الجرائم: قامت وزارة الداخلية باستحداث إدارات نوعية لمواجهة جرائم الاتصالات، وجرائم المعلومات وفقاً للبيان التالي:

١. **إدارة شرطة التليفونات**[١]: وهي تابعة لقطاع الأمن الاقتصادي، أحد إدارات الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات[٢].

٢. **إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات**: وهي تابعة لقطاع نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق.

ثانياً: معاينة الهواتف المحمولة لأطراف الواقعة ودلالاتها: يجب أن يلتزم المتعامل مع البلاغ بفحص المحمول الخاص بالمبلغ والمشكو في حقه وفقا للنقاط التي أوردها المؤلف في موضعها كي تتجلى له حقائق الأمور، وألا يوجه عقله في البحث عن الحقيقة وفقا لما يمليه عليه توجه الشاكي أو دفوع المجني عليه ففحص النقاط التي شملتها المعاينة قد يظهر

(١) القرار الوزاري رقم ٩٦٥٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إعادة تنظيم الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات، المادة ٢.

(٢) القرار الوزاري رقم ٩٦٥٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إعادة تنظيم الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات، المادة١.

دليل إدانة المبلغ وخداعة بالإدعاء الكاذب، واستخدام برنامج خداعي أو دليل إدانة المشكو في حقه وثبوت استخدامه للبرامج الخداعية، فقد تُسفر المعاينة لجهاز المتهم عن الاتي:

١. معلومات الأشخاص: تحديد هويه المجنى عليه المجهول: تحديد الشرائح المحمولة التي بحوزته وبياناتها فقد تكون له أو لغيره، أو البيانات الخاصة بها قبل استخدامه، فقد تكون لأخر، ومكان شرائها، فقد يكون ذلك المكان الذي اشتري منه الشرائح نقطة بداية لحل القضية، تحديد الهواتف المحمولة التي معه، والكشف المعلوماتي عليها فقد يكون مبلغ بسرقتها ويكون سبب الجريمة الانتقام، فحص الأوراق التي مع المجنى عليه مثل عقود شراء الهواتف المحمولة ، أو فواتير تسديد الهواتف الأرضية، أو التعاقد على الهواتف الأرضية، أو الإنترنت، وفحص إن كان شريحة المحمول خاصة بشركة ومسلمة للمتحري عنه بسبب العمل فقد تحدد وظيفة لم تعلمها جهات جمع الاستدلالات والتحريات فقد تكون مفتاح حل اللغز "الفحص شمل مسرح الجريمة المغلق والمفتوح"[1]، تحديد حجم علاقات المجني عليه محلياً أو دوليا: في الهواتف الأرضية من خلال أخر أرقام التي اتصلت به صادر وارد، ثم تحديد الأرقام الصادرة والواردة للأرضي على مدار شهر بقرار من النيابة موجه إلى الشركة المصرية للاتصالات، وكذا في شركات المحمول، مما يعطى مدلول لحجم معلومات وعلاقات المجنى عليه في الفترة الأخيرة، وكذا فحص علاقاته علي وسائل الاتصال الفيس، والواتس وغيرهما، فهنا يتم تحديد خريطة العلاقات والاتصالات، فحص طريقة تسجيل البيانات بقائمة الأسماء فقد يُبين طريقة تسجيل الاسم بنعته، أو أسم ودي، أو صفة تدل على الحميمية، أو البغض، وضع الاسم في مجموعات معينة تحدد شكل العلاقة "كمجموعة العمل"، "تخصيص نغمة للمتصل أو المجموعة بشكل مُعين التي يسمعها المستقبل مما يمكن تحليلها لبيان شكل العلاقة كونه وداً أو كرهاً"، وتحديد حجم العلاقات المحلية والدولية (ويتم تحليل تلك البيانات والمعلومات كي تحدد حجم العلاقات الحميمية، والصداقات وزملاء العمل، والمطاعم التي يتعامل معها، الخدمات التي يتعامل معها مثل خدمات التاكسي عبر الإنترنت فيعطى دلالة لخط سيرة، أو من قام المجنى عليه بطلب الخدمة له قبل الحادث)،

1 ( )https://support.google.com/mail/answer/1069522?hl=arإدارة جهات الاتصال

وكذا تحديد هويه المشتبه فيه المجهول: إذا أسفر البند الأول إلى تحديد الأشخاص المشتبه فيهم، وتم فحصهم فمن الممكن لحسم الاشتباه وجعله إتهام أو إخلاء ساحتهم، أن نُفعل البند الثاني كاملا معهم، ونقارن الاتصالات والرسائل فقد تكون لديهم رسائل تعمد المجنى عليه مسحها وبفحص البند الأول والثاني يتكامل الفحص(١)، وفحص إن كان شريحة المحمول خاصة بشركة ومسلمة للمتحري عنه بسبب العمل فقد تحدد وظيفة لم تعلمها جهات جمع الاستدلالات والتحريات فقد تكون مفتاح حل اللغز "الفحص شمل مسرح الجريمة المغلق والمفتوح".

١. **تحديد حجم علاقات المشتبه فيهم بالمجنى عليه محلياً أو دوليا:** في **الهواتف الأرضية** من خلال أخر أرقام التي اتصلت به صادر وارد، ثم تحديد الأرقام الصادرة والواردة للأرضي على مدار شهر بقرار من النيابة موجه إلى الشركة المصرية للاتصالات، وكذا في **شركات المحمول،** مما يعطى مدلول لحجم معلومات وعلاقات المجنى عليه في الفترة الأخيرة، وكذا فحص **علاقاته علي وسائل الاتصال الفيس، والواتس** وغيرهم، فهنا يتم تحديد خريطة العلاقات والاتصالات، فحص طريقة تسجيل البيانات بقائمة الأسماء فقد **يُبين طريقة تسجيل** الاسم "**بنعته بصفة تدل على كرهيه صاحب ذلك الاسم،** أو أسم به صفات الود، أو صفة تدل على **الحميمية**"، وضع الاسم في مجموعات معينة تحدد شكل العلاقة "كمجموعة العمل"، "**تخصيص نغمة** للمتصل أو المجموعة بشكل مُعين "التي يسمعها المستقبل مما يمكن تحليلها لبيان شكل العلاقة كونه وداً أو كرهاً"، وتحديد حجم العلاقات المحلية والدولية "ويتم **تحليل تلك البيانات والمعلومات** كى تحدد حجم العلاقات الحميمية، والصداقات وزملاء العمل، والمطاعم التي يتعامل معها، الخدمات التي يتعامل معها مثل خدمات التاكسي عبر الإنترنت فيعطى دلالة لخط سيرة، أو من قام المجنى عليه بطلب الخدمة له قبل الحادث" (وبعمل دراسة تحليلية ومقارنه للمعلومات والبيانات التي تم استخلاصها من المجنى عليه والمشتبه فيهم، كما يمكن مراجعه المعلومات والبيانات ومضاهاتها على الواقع ورصد أي اختلاف فقد يساهم في الجريمة.

٢. **تحديد المستوي الاقتصادي: تحديد ثمة عقارات يملكها أو يستأجرها المجني عليه باستخدام أدوات ووسائل الاتصالات: الهواتف**

١) إدارة جهات الاتصال https://support.google.com/mail/answer/1069522?hl=ar(

الأرضية إذا صدر قرار من النيابة العامة بمخاطبة الشركة المصرية للاتصالات لبيان كافة الأرقام الأرضية المتعاقد عليها وحجم الفواتير ومدي التزامه في السداد، أو تقديمه طلب تقسيط، أو إلغاء التعاقد لعدم السداد، أو للاستغناء، **المحمولة** إذا صدر قرار من النيابة العامة بمخاطبة شركات المحمول الثلاث لبيان كافة الخطوط المتعاقد عليها وحجم الفواتير، أو الشحن الشهري للخطوط، ومدي التزامه في السداد، أو تقديمه طلب تقسيط، أو إلغاء التعاقد لعدم السداد، أو للاستغناء، **وكذا** فحص إذا كان قد تم تحويل مبالغ نقدية منه أو له عن طريق نظام الحافظة أو التحويلات النقدية "خدمة مستحدثة من شركات المحمول"(١)، تحديد سعر الأجهزة التي يملكها من الهواتف الأرضية، والمحمولة(٢)، (وبدراسة وتحليل تلك المعلومات من الممكن الوقوف علي القدرة الاقتصادية للمجنى عليه).

١. **تحديد ثمة عقارات يملكها أو يستأجرها المشتبه فيه باستخدام أدوات ووسائل الاتصالات:** إذا صدر قرار من النيابة العامة بمخاطبة شركات المحمول الثلاث لبيان كافة الخطوط المتعاقد عليها وحجم الفواتير، أو الشحن الشهري للخطوط، ومدي التزمه في السداد، أو تقديمه طلب تقسيط، أو إلغاء التعاقد لعدم السداد، أو للاستغناء، **وكذا** فحص إذا كان قد تم تحويل مبالغ نقدية منه أو له عن طريق نظام الحافظة أو التحويلات النقدية "خدمة مستحدثة من شركات المحمول"(٣)، تحديد سعر الأجهزة التي يملكها من الهواتف الأرضية، والمحمولة(٤) (وبدراسة وتحليل تلك المعلومات من الممكن الوقوف علي القدرة الاقتصادية للمجنى عليه إذا وصلت المعلومات إلى أنه مُقتدر مادياً، مقارنة بالمشتبه فيهم التي أسفر الفحص عن أنه في ضائقة مالية منذ فترة وهل الأجهزة التي بحوزته تتلاءم مع وضعه الاقتصادي).

٢. **الاتجاهات والعلاقات: تحديد المستوي الثقافي للمجني عليه والمشتبه فيهم:** يتحدد ذلك من كافة البيانات والمعلومات السالفة ذكرها

---

(١) محمد عبد اللطيف فرج: "الحماية الجنائية للائتمان المصرفي"، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، بدون دار نشر، ٢٠٠٦، ص ١٤٢ وما بعدها، هذه الإجراءات أيسر في تقنينها والحصول عليها من خلال اقتناع جهات التحقيق عنها في الإجراءات رفع سرية الحسابات البنكية والمصرفية راجع في ذلك.

وصل سعر المحمول من شركة أبـل إلى قرابة ٢٠.٠٠٠ ألف (2(http://deals.souq.com/eg-ar/tag.

(٣) هذه الإجراءات أيسر في تقنينها والحصول عليها من خلال اقتناع جهات التحقيق عنها في الإجراءات رفع سرية الحسابات البنكية والمصرفية راجع في ذلك المرجع السابق، ص ١٤٢ وما بعدها.

(4(http://deals.souq.com/eg.

وبتحليلها نُحدد منها" المستوي الثقافي لحائز المحمول، من حيث اللغة التي يستخدمها عربية أو أجنبية، مستوى إجادتها ورصد الأخطاء الإملائية، ومدي إلمامه باللغات المستحدثة (الفرنك آراب) وهى لغة الشات، يُمكن تحديد المستوى الثقافي من خلال البرامج التي تم تحميلها على المحمول "برامج اللغة الإنجليزية، برامج خاصة بالجامعات ومواقع الكورسات والبرامج والدورات التدريبية، الصور الخاصة بشهادات التقدير، الأفلام والصحف، والاطلاع على الأخبار أي المجالات والهويات، الجروبات الثقافية التي انضم إليها، يُمكن تحديد الاتجاهات الدينية ومدي الالتزام من خلال البرامج التي حملها على المحمول (مواقيت الصلاة، برامج المؤذن، الأذكار، القرآن، التفسير، .... الخ، وعلى المثيل في الديانات الأخرى) ويمكن من خلال ذلك حصر المستوي الثقافي والعلاقات والجروبات التي يشترك فيه محل التحري فيعطي دلالات على مستواه الثقافي علاقاته الثقافية فقد يكون محور ارتكاب الجريمة بسبب خلاف إيدُلجي، أو علاقة عاطفية مؤثمة أسفر عنها حملاً سفاح[1].

١. **تحديد الحالة النفسية للمجني عليه والمشتبه فيهم:** الصور الأساسية على سطح المكتب يمكن تحليلها لبيان سبب اختيارها والحالة النفسية المرتبطة بها، اختيار الاسم على الفيس بوك له مدلول على الحالة النفسية، وكذا الاطلاع على قائمة الأسماء وبيان التعليقات والتي اقترن قرين كل منهم مما يعطي مدلولات على الانطباع النفسي وطبيعة العلاقة بينهما، القيام بتحقيق الاتصال بالمتحرى عنه والاستماع للنغمة الرنين "النغمة لها مدلول تتوافق مع الحالة النفسية للمتحري عنه"، من التعليقات والكتابات يمكن نحدد "درجة التعصب، التفاؤل، السخط" التي تكمن في نفسية المتحرى عنه".

٢. **محل الإقامة والتحركات: تحديد محل وخط سير المجني عليه والمشتبه فيهم:** يُمكن تحديد محل إقامة وتحركات وعمل المتحري عنهم من

(١) راجع في ذلك وقائع القضية رقم ٤٥٥٩ لسنة ٢٠١٦ إداري قسم شرطة مصر القديمة البلاغ قتل : من المدعوة (ع) طبيبة امتياز بمستشفى القصر العيني (جنسية عربية) وتقيم بالبلاد بشقة سكنية بأحد العقارات بالمنيل، عن اكتشافها مقتل صديقتها المدعوة (س) سن ٢٨ حاصلة على ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية (جنسية عربية) والمقيمة معها بذات العنوان واحتراق جثتها داخل الشقة محل سكنهما ووجود بعثرة وبعض المحتويات واكتشاف سرقة جهاز أيباد وجهاز أيبوت خاصين بها، وكشف غموض القضية رسالة على المحمول من صديقها ووجود العلاقة بينهم.

خلال تقنين الإجراءات وطلب بيان من شركات المحمول بخريطة أبراج الشبكة الخاصة بالهاتف المحمول ورقمة، وكذا طلب تحديد "Serial Number" الخاص بالجهاز المتحرى عنه وطلب بيان بكافة الأرقام التي تم استخدامها به، وكذا طلب من الشركات تحديد المحل المختار لإرسال الفواتير الخاصة بالمحمول، وكذا بيان إذا كان الشريحة بيتم شحنها بنظام كروت شحن، فمن ذلك يمكن تحديد كافة الأماكن التي شحن منها المتحري عنها، (بتحليل كافة البيانات الخاصة بالتحركات ومحل الإقامة للمتحري عنهم يمكن تحديد محل الإقامة له والعمل من خلال معرفة التوقيتات، وخط السير المعتاد، ويمكن تحديد التحركات الخاصة بالمشتبه فيهم ونقطة تجمعهم وتحركاتهم لمحل مسرح الجريمة، والتحركات التي أعقبت ذلك، وتحركاتهم مع المجنى عليه قبل الواقعة).

١. **تحديد المترددين على مسرح الجريمة:** ارتباطاً مع البند العاشر واستكمالاً، ويمكن تحديد المتواجدين في مسرح الجريمة على سبيل الحصر إذا كان مسرح الجريمة في مكان نائي غير مكتظ بالسكان، فيمكن تحديدهم على سبيل الحصر.

٢. **تحديد التحركات من خلال برامج وتطبيقات الاتصالات:** برامج المحمول الخاصة بالتحركات **تطبيقات** (الخرائط، GPS، تاكسي اوبرو كريم وخلافة من برامج التاكسيات، طلبات المطاعم خدمة توصيل الطلبات للمنازل، برامج الطقس ومدلولاتها عن التحرك، رسائل استخدام الفيز والتي ترسل إشعار بما تم سحبه من مبالغ نقدية وتعطي خريطة لأماكن السحب التي تردد عليها المتحري عنه، برامج وتطبيقات المرور والازدحام، رفع الأماكن التي زيارتها ومطاعم وتحركات داخل مصر وخارجها على الفيس بوك)[١].

٣. **التوقيتات: تحديد الزمن التقريبي لحدوث الجريمة:** من خلال رصد أخر مكالمات وردت أو صادرة، وأخر مرة تواجد المتحري عنه على الفيس أو الواتس مما يعطي مدلول تقريبي لحدوث الجريمة والواقعة، وتحديد كم ونوعية الاتصالات التي حدثت في محيط برج الاتصالات وقت حدوث الجريمة.

(١) شريف الحسيني: "جرائم المحمول، الأساليب الخداعية الوقاية والمواجهة"، مرجع سابق، ص٧٦وما بعدها.

ثالثاً: برامج الخداع والتضليل في النصب والاحتيال: العلم بآليات عمل برامج الخداع والاحتيال في جرائم الاتصالات: يجب على الفاحص لجرائم الاتصالات أن يطلع على كافة برامج الاحتيال، والخداع التي قد تستخدم في تلك الجرائم وذلك لتوخي الانزلاق في إدانة شخصاً بريئاً، فعدم إلمام المواطن العادي، الباحث العلمي، مأمور الضبط القضائي، أعضاء النيابة العامة، القاضي، الدفاع، المكلفون بجمع الاستدلالات، والتحقيق والدفاع والقضاء بالعلم المجرد غير المتعمق لتلك البرامج وآليات عملها الخداعي قد يضع بريء في السجن متهم في قضية تم تلفيقها له من قبل المبلغ أو أخر، فذلك العلم قد يكون كفيل بوضع ذلك الخداع موضع الفحص أو تحقيق صحة ادعاء المتهم البريء بأن شخصاً قد أراد الإيقاع به في تلك القضية، والعكس فإن غياب تلك المعلومات وقصور أذهاننا علي الأساليب التقليدية، كفيل بوقوعنا جميعاً في الخداع من مجرم محترف في برامج الخداع كي يكونوا أداة في إدانة بريء بما يخل بمنظومة العدالة الجنائية.

رابعاً: البيانات الواردة من شركات المحمول: يجب أن يشمل البيان الوارد من شركة الاتصالات على بيانات كاملة بحيث يكون التصور لتلك البيانات خلاف المعمول به، حيث جرى الواقع العملي على أنه إذا ورد رقم في قضية اتصالات يطلب الاستعلام من الشركة عن بيانات مالك الشريحة، وبذلك نكون بشكل تقليدي وضعنا مالك الشريحة في نطاق الاتهام المحض، وعليه هو أن يثبت براءته، ويخلي ساحته من الاتهام الذي أصبح مفروضاً عليه، والذي يتنافى والقاعدة التي تقرر "أن الأصل في الإنسان البراءة " وللتغلب على تلك الصعوبة الإجرائية نري أنه يجب اتباع الإجراءات التالية:

١. فحص رقم المشكو في حقه:

أ. التأكد من أن رقم شريحة المشكو في حقه: أنه قد أجري منه اتصال فعلاً أو أُرسلت منه رسالة، وذلك للتأكد من حدوث الواقعة وكذا كان يوجد تبادل للاتصالات أو الرسائل بين كل من المبلغ والجاني من عدمه.

ب. التأكد من الرقم الوارد: في البلاغ، أو تحديد الرقم الآخر الذي أجري منه الاتصال أو أرسلت منه الرسالة وأظهر الرقم الظاهر في البلاغ

كأسلوب خداعي يبتغي منه إخفاء الفاعل الحقيقي.

٢. **فحص الشاكي:** يطلب رقم Serial Number الخاص بالشاكي الذي توضع فيه شريحة الشاكي وتطلب الشرائح الأخرى التي عملت على Serial Numberبالمبلغ ذاته، وكذا تطلب Serial Number" الأخرى التي عملت عليها تلك الشرائح التي ظهرت تعمل على Serial Number" المبلغ، والمعلوم لدينا في محضر جمع الاستدلالات والهدف هو التأكد من أن البلاغ ليس وهمياً وليس كيدياً.

٣. فحص المشكو في حقه: يطلب بيانات مالك الشريحة مرتكب الجريمة إذا ثبت أنه فعلاً قام باقتراف الجريمة، وأحيانا يرد البيان من شركات الاتصالات إما مجهولاً أو غير صحيح، ولذا تطلب بيانات المسلسل الخاص بالمحمول الذي كانت تعمل عليه الشريحة المرتكب منها الجريمة ثم تطلب الشرائح الأخرى التي عملت على المسلسل الخاص المشكو في حقه، وكذا تطلبSerial Number الأخرى التي عملت عليها تلك الشرائح، التي ظهرت تعمل على Serial Number المشكو في حقه، والهدف هو أنه يحتمل أن يستخدم المشكو في حقه المجهول شريحة مقيداً بها بيانات صحيحة تحدد هويته.

خامساً: التحفظ على الأجهزة المضبوطة: صور ضبط القطع الصلبة للهاتف المحمول(١):

١. الصورة الأولى: عندما تكون القطع الصلبة بذاتها مُجَرمة أو دليل أو ثمرة الجريمة: when hardware is itself contraband evidence or an instrumentality or fruit of crime: طبقا للمادة ٤١ فقرة b من قانون الإجراءات الجنائية الفيدرالي الأمريكي فإنه عند قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش القطع الصلبة لأدوات التخزين فإنه طبقا

(١) محمود عمر محمود: "المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم المحمول، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية حقوق ، جامعة عين شمس، ٢٠١١ م، ص ١٤٣: ١٤٩.

للأصل العام لابد من الحصول على إذن بالتفتيش وعادة ما يكون الضبط ثم التفتيش خارج موقعه(١).

٢. **الصورة الثانية: عندما تكون القطع الصلبة مجرد أداة تخزين لدليل الجريمة when hardware is merely a storage device for** evidence of crime : وفقا للمادة B 41 من قانون الإجراءات الفيدرالي فانه يُسمح لرجال الضبط الحصول على إذن تفتيش للقطع الصلبة عندما تكون مجرد أداة تخرين للدليل ولكن لا يسمح لهم بشكل مباشر ضبط القطع الصلبة التي تحتوى على هذا الدليل، فقد قرر القضاء الفيدرالي (إن القطع الصلبة مجرد حاوية تخزين للدليل وليست دليلا في حد ذاته وهذا لا يعنى أن السلطات لا يمكنها ضبط الجهاز ولكنه يعنى أنه يجب على السلطات بشكل عام ضبط الجهاز فقط إذا كان الاختيار الأقل تدخلا والذي يسمح بالاستعادة الفعلية للدليل غير قابل للتطبيق في الظروف الخاصة)(٢).

سادساً: نموذج فرضي وآليات التعامل: يطرح الباحث نموذج فرضي يجسد النصب والاحتيال عبر المحمول وكيفية التعامل معه التعامل الأمثل والمأمول، وذلك بفرض حدوث النموذج الخاص بانتحال صفة موظف شركة محمول وباستخدام البرامج الخداعية حقق اتصال مع المجنى عليه فظهر أمامه رقم خدمة العملاء، وقرر له أنه كسب سيارة MBW وهذا كان الحادث أثناء قيام شركة فوافون بعرض ١٠ سيارات MBW لعملائها منذ سنوات، فوقع المجنى عليه ضحية للجاني، وقرر الجاني أنه لتفعيل الهدية التي تقدر بقرابة مليون جنيه يجب أن يشحن المحمول بمبلغ ٢٠ الف جنيه ويوهم الجاني أنه سيقدم المساعدة بأن يقدم له إمكانية أن يقوم المجنى عليه بإعطائه أرقام الكروت توفيرا للوقت وخوفاً من قطع الاتصال فتضيع عليه الفرصة في تحقيق هذا الربح، ولثقة المجنى عليه، فإنه يثق بخدمة العملاء، وقد ظهر رقمها جلياً أمامه في مخرجات المحمول، وزاد الأمر أن قرر الموظف بيانات المجنى عليه التي تحصل عليها من سبل جمع المعلومات، فيقوم بإعطاء الجاني أرقام كروت الشحن، وتنتهى المكالمة، وبعدما يكتشف

(1)Davis v. Gracey, 111 F. 3d 1472, 1480 (10th Cir. 1997); United States v. Lamb, 945 F.Supp. 441,462 (N.D.N.Y. 1996)

(2)Cf. United States v. Tamura, 694 F.2d 591,595 (pth Cir. 1982).

المجنى عليه الحقيقة، يتقدم لتقديم بلاغ ضد موظف خدمة العملاء الذي هاتفه من رقم خدمة العملاء، ويعلم بياناته من قواعد البيانات، وهنا يقوم الضابط بمناظرة المحمول الذي يجد في قائمة تلقي الاتصالات فعلاً تلقي اتصال من خدمة العملاء، فيصدق ظاهر المخرجات، ويحرر المحضر والإجراءات ضد شركة المحمول، وتقرر النيابة بتحديد الموظف الذى هاتف المجنى عليه، وترد الشركة بأنه البلاغ كاذب، أنه لم توجه أية اتصالات للمجنى عليه. ويعتقد المجنى عليه أن الشركة تتستر على المجرم، كل هذه الإجراءات لأن القائم بتلقي البلاغ لم يستطيع التبصر بتلك الأساليب المستحدثة من النصب عبر المحمول، وما طراء عليها من مستجدات، بها نجح المتهم في الاستيلاء على أموال المواطنين، وضلل منظومة العدالة الإجرائية أو العقابية، وحتى لو تم التبصر بتلك الطريقة والاسلوب الإجرامي، فالمتهم فور تحصله علي تلك المبالغ التي في صورة كروت شحن يكون علي اتصال وتواصل مع تشكيلات عصابية تُدير تلك الأساليب في سرقة أرصدة العملاء، وتحويلها لهم وتوزيعها عليهم، فيحول الرقم المستولى عليه، لأخر، ثم أخر، أخر، أخر، أخر، أخر، أخر، أخر، ... إلخ، بحيث يصعب تحديد ذلك لأنه سيكون العمل بطيء والإجراءات محدوده، فحتى إن استطاعت جهود البحث من فهم الأسلوب الإجرامي وتعقبت الرصيد لأول رقم تم تحويله له، فيأخذ ذلك فترة من الوقت، حتى تعرض جهات البحث على جهات التحقيق، ثم تصدر قرار بهذا الشأن، يكون الرصيد قد تحرك أكثر من حركة، حتى تلاشى.

سابعاً: جهات التحقيق: ليس لديها فكرة عن تطور أساليب النصب والاحتيال الذي قام بها الجناة فهنا يقع عبء العرض من جهات البحث عليها، مما قد ينجح تارة وقد يفشل تارة. كما أن الإجراءات المعتادة في تلك القضايا، لا تتيح للجهات التحقيق، الأمر بتعقب تلك الأرصدة وتجميدها بالتحفظ عليها لحين الفحص، بالرغم من أن المجني عليه يقدم أصول كروت الشحن، وقد يستشهد بصاحب المحل الذي ابتاعها منه.

ثامناً: جهات القضاء والمحاكمة: ليس لديها علماً بتلك التطورات ولا توجد في المنظومة العقابية، أحكام رادعة لتلك الأساليب الإجرامية.

مما سبق يتضح أنه: بعد عرض الأساس القانوني والتعاهدي للمعاقبة على جرائم تقنية المعلومات، والذي أعقبناه بتحديد بعض من أساليب مستحدثة للنصب والاحتيال عبر المحمول، ثم خصصنا هذا المطلب لتحديد الجهات النوعية المنوط بها مجابهة تلك الجرائم، **إدارة شرطة التليفونات، إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات**، ثم أوضحنا الجوانب الإجرائية في بلاغ النصب والاحتيال عبر المحمول، والمعاينة في تلك الجرائم، برامج الخداع والتضليل التي قد يستخدمها الجناة، البيانات الواردة من شركات المحمول، الآليات التقنية الداعمة لمواجهة جرائم الاتصالات، وقد قام الباحث بفرضية نموذج عملي يوضح مدى الصعوبات الإجرائية، العقابية، التي قد تمكن الجاني من الفرار من العدالة الجنائية، كما أوضحنا عدم وجود آلية لتبصرة جهات التحقيق بالأساليب المستحدثة لتلك الجرائم، جهات القضاء والمحاكمة: ليس لديها علماً بتلك التطورات ولا توجد في المنظومة العقابية، أحكام رادعة لتلك الأساليب الإجرامية، وكذا عدم وجود فائدة تعود على شركات المحمول كي تحاول فرض آلية لضبط ومنع تلك الجرائم، بل بالعكس أنه يوجد من جراء تلك الجرائم، منفعة تعود علي شركات المحمول من شراء تلك الكميات من كروت الشحن.

الخاتمة

لقد هدفت الدراسة إلي محاولة اكتمال المنظومة التشريعية القانونية الأمنية بهيمنة الدولة بكافة سلطاتها التنفيذية، القضائية والتشريعية بهدف تفعيل تكامل الهيمنة الشرعية القانونية بحيث يتحقق الأمن الوقائي التوعوي برصد المستحدثات من الجريمة وأسلوبها الإجرامي، فتنمية الوعي لدي المواطن بحيث يسمح وحدة لمنع تلك الجرائم والتقليل من خطورتها، وكذا وضع المجرم موضع المتابعة لمنع ارتكاب الجريمة خشية الملاحقة الأمنية والقانونية ويتحقق الأمن الإجرائي في ملاحقة المتهم وتقديمه لسلطات التحقيق والقضاء لينال جزاءه فتقر عين المجني عليه، ويتحقق الردع الكامل العام والخاص، وأن عدم انسجام وتكامل السلطات الثلاث مدعاة لاستفحال الجريمة وهروب الجناة من العدالة، وكذا العلم لكافة أعضاء منظومة العدالة الجنائية بما يستجد علي الساحة الأمنية من وسائل خداع وتضليل قد تربك العدالة وتُضيع الحقوق، ولكن مجرد تسليط الضوء

عليها كفيل بوضعها موضع الفحص الواعي الذي يحق الحق وضبط الجناة الـذين اسـتغلوا إمكانـاتهم الذهنيـة والفنيـة اسـتغلالا للجريمـة، والإضـرار بمواطنين أبرياء، وذلك مع العلم والتبصر لن يتحقق.

التوصيات:

توصيات على المستوي الدولي:

١. تطور جرائم النصب والاحتيال عبر الدولية، يحتاج إلى قيام المجتمع الدولي بسن اتفاقية دولية للحد من جرائم النصب والاحتيال عبر الدول، ورصد صورها، وأساليبها المستحدثة.
٢. إن جرائم النصب والاحتيال تحتاج إلى كيان دولي لتعقب المجرمين وضبطهم، وضبط أدواتهم، ووسائل اتصالهم، عبر الدول، مماثل للإنتربول الدولي.

توصيات تشريعية:

٣. التشريع المصري الخاص القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية، يحتاج إلى تناول النصب والاحتيال الإلكتروني عبر المحمول، بإفراد مواد عقابية وإجرائية له.

توصيات وقائية وتوعية، وإعلانية:

٤. رصد كل الاساليب الإجرامية الخاصة بالنصب والاحتيال عبر المحمول، ووسائل الاتصالات عبر الانترنت، وإعلانها للمواطنين من خلال نشرات توعوية تُصدر (بالفضائيات والمنشورات والدوريات العلمية).

توصيات لجهات التحقيق لإجراء تحديد المتهم، تعقب الرصيد:

٥. طلب البيانات من شركات المحمول في جريمة النصب والاحتيال، بمجرد تلقي البلاغ تقرر النيابة، من شركات المحمول الآتي:

أ- التثبت من تلقي الاتصال بين المبلغ والرقم الذي هاتفه للنصب عليه، إن كان فعلاً رقم صحيح، أو برنامج من برامج الانترنت.

ب- تتبع الرصيد وتجميده في الهواتف والشرائح التي انتقل إليها لحين انتهاء التحقيقات.

ج- رصد وتحديد كافة الشرائح التي استخدمها الجاني لنقل وتوزيع وإخفاء تلك الأرصدة، وتحديث بياناتها الفعلية، لتحريك الدعوى الجنائية ضدها.

د- رصد كافة المبالغ التي حولت لتلك الأرقام وطلب التحريات حول تحديد هوية المجنى عليهم.

المـــراجـــع

الكتب والمؤلفات العامة:

١. إبراهيم حامد طنطاوي: المسئولية الجنائية عن جرائم النصب والاحتيال، المكتبة القانونية، ١٩٩٧م.

٢. شريف زكي محمد الحسيني: "جرائم الاتصالات الخداعية عبر المحمول بين الوقاية والمواجهة"، بدون دار نشر، بدون عام طبع.

٣. عبد الفتاح بيومي حجازي، صراع الكمبيوتر والانترنت، في القانون العربي النموذجي دار الكتب القانونية، دار للنشر والبرمجيات، القاهرة ٢٠٠٧م.

٤. فوزية عبد الستار: "شرح قانون العقوبات، القسم الخاص"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠٠.

٥. محمد إبراهيم محمد الشافعي، النقود الإلكترونية، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية الشرطة، دبي، س ١٢، ع١، يناير، ٢٠٠٤.

٦. محمد عبد اللطيف فرج: "الحماية الجنائية للائتمان المصرفي"، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، بدون دار نشر، ٢٠٠٦.

٧. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي: "البنوك الالكترونية"، ط ٢، ٢٠٠٦م، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

٨. هشام عبد الحميد الحميلي: موسوعة القوانين المصرية في قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة، (الطعن رقم ٣٩٧٢٥ لسنة ٧٢ ق – جلسة ٢٠٠٣/٣/١٨ – لم ينشر بعد) المجلد الثالث، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠.

رسائل الدكتوراه:

٩. محمود عمر محمود: "المسئولية الجنائية الناشئة عن جرائم المحمول، دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية حقوق عين شمس، جامعة عين شمس، ٢٠١١ م.

الاتفاقيات الدولية:

١٠. اتفاقية الدولية بودابست ٢٠٠١ للجرائم الإلكترونية.

القوانين المصرية:

١١. القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم التقنية المعلوماتية، مادة (٢٣)، المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٢ مكرر (ج) في ١٤ أغسطس سنة ٢٠١٨.

القضايا:

١٢. القضية رقم ٤٥٥٩ لسنة ٢٠١٦ إداري قسم شرطة مصر القديمة.

١٣. القضية رقم ١٨٩٨٥ لسنة ٢٠١٢ إداري قسم مدينة نصر.

١٤. القضية رقم ٢١٧٣ لسنة ٢٠١٥، القضية رقم ٣٤٣٣ لسنة ٢٠١٥ جنح مصر الجديدة.

المحاضرات العلمية:

١٥. شريف الحسيني: "محاضرات الأمن الذاتي في وسائل الاتصالات"، بمقر معهد التدريب، معهد القادة، المعهد القومي للحراسات الخاصة، لأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨.

ورش عمل بالجامعة الأمريكية:

١٦. وليد طه: "ورقة عمل مقدمة لورشة الجريمة الإلكترونية"، بجامعة الأمريكية، أيام ١٧، ١٨مايو ٢٠١٧.

القرارات الوزارية:

١٧. القرار الوزاري رقم ٩٦٥٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إعادة تنظيم الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات.

المراجع الأجنبية:

18. Cf. United States v. Tamura, 694 F.2d 591,595 (pth Cir. 1982).
19. Davis v. Gracey, 111 F. 3d 1472, 1480 (10th Cir. 1997); United States v. Lamb, 945 F.Supp. 441,462 (N.D.N.Y. 1996)

مواقع الانترنت:

20. http://deals.souq.com/eg-ar/tag
21. http://www.almaany.com/home.
22. https://mawdoo3.com.
23. https://support.google.com/mail/answer/1069522?hl=ar
24. https://support.google.com/mail/answer/1069522?hl=ar
25. https://www.dailymedicalinfo.com/view-article.
26. https://www.youm7.com/story/2018/5/27.
27. https://www.youtube.com/watch?v=BDmmapsfBfs.
28. https://www.youtube.com/watch?v=tIuDugv8y4o
29. https://www.youtube.com/watch?v=tIuDugv8y4o.
30. https://www.youtube.com/watch?v=zJJBDGT4SBs Jul 22, 2018